E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/9
20 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع
مؤسسات بريتون وودز
نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨

التكامل المالي العالمي والتنمية وقضايا جديدة

مذكرة من الأمين العام

يرمي غرض هذه المذكرة الى مساعدة المشتركين وذلك بتحديد بعض القضايا المتصلة بالتكامل المالي العالمي والتنمية التي سوف تعالجها المناقشات. وقد يرغب المتكلمون في أن يركزوا اهتماما خاصا بالجوانب الأطول أجلا والجوانب المتعلقة بالتنمية من تلك القضايا.

أولا - مقدمة

١ - لقد زادت التدفقات المالية الدولية الخاصة الى البلدان النامية من ٤٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٢٣٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦ ولكنها هبطت الى مبلغ قدر بـ ١٧٢ بليون دولار في عام ١٩٩٧[1] ولقد حدث نمو ليس فحسب في حجم التدفقات الدولية ومصادرها ومقاصدها بل أيضا في وكلاء تلك التدفقات وأنواعها وطرائقها، مما أسفر عن قدر من الترابط المالي لم يسبق له مثيل فيما بين البلدان، وامتدت التبعية من بلدان المصدر الى البلدان المتلقية وبالعكس. ولقد تعززت عملية التكامل المالي العالمي هذه في المقام الأول بتحرير الأسواق وبالتقدم التكنولوجي.

٢ - وأظهرت خبرة شرق آسيا في العقد الماضي المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تسهم بها التدفقات المالية الدولية في التنمية، بالرغم من أن الخبرة التي شهدتها المنطقة مؤخرا تدل على التحديات التي يمكن أن تفرضها تلك التدفقات. وتقدم تلك الخبرة دروسا ليس فحسب للبلدان المعنية بل أيضا لبلدان أخرى كثيرة تأثرت بالتطورات الأخيرة وللبلدان التي تمر حاليا بعملية الاندماج في الأسواق المالية الدولية.

٣ - وقد ينصب تركيز المناقشات على تلك الدروس، وبخاصة الأدوار الخاصة بكل حكومة من الحكومات الوطنية، والأسواق المالية والمنظمات الدولية في معالجة التكامل المالي العالمي وآثاره. ويرد فيما يلي تعريف لبعض القضايا التي قد تعالج.

ثانيا - تحديات التكامل المالي العالمي

ألف - البيئة الاقتصادية والمالية الوطنية

٤ - يتطلب الاندماج بصورة فعالة في الأسواق المالية العالمية وجود أوضاع اقتصادية جزئية سليمة وقطاع مالي محلي سليم. ومن شأن تلك الأوضاع أن تفضي ليس فحسب الى وجود تدفقات مالية دولية بل إنها تحد أيضا من خطر الأزمات المالية. وبمستطاع الاجتماع أن يبحث في طبيعة تلك المتطلبات الأساسية من أجل التكامل الفعال في الأسواق المالية العالمية.

٥ - وبسبب الافتقار الى معلومات عن الأوضاع المحلية في الأسواق الخارجية، يمكن أن يؤدي تغير المدركات الى التعجيل برد فعل كبير غير متكافئ مع الأسواق المالية. إن توافر بيانات ومعلومات أخرى صحيحة وشاملة على نطاق واسع وبطريقة موقوتة عن أوضاع الاقتصادات الوطنية وفي المؤسسات المالية والتجارية ينبغي أن يسهم في اتخاذ الحكومات لقرارات اقتصادية فعالة وفي كفاءة الأسواق المالية، على حد سواء. وبمقدور الاجتماع أن يتصدى لمدى ما يمكن أن يؤدي إليه توافر تلك المعلومات، بذاتها، من تقليل من سرعة تأثر فرادى الأسواق وسرعة انتقال الآثار الضارة الى الأسواق، فضلا عن، دور الحكومات والمؤسسات الدولية في وضع معايير من أجل توافر تلك المعلومات على نطاق واسع وضمان توافرها.

باء - الرصد والمراقبة

٦ - ومن شأن الترابط فيما بين البلدان أن يوجد اهتماما عالميا مشتركا بتحاشي كافة التهديدات المحتملة التي تهدد الاستقرار المالي. وبمقدور الآليات المتعددة الأطراف أن تحقق هذا الهدف وذلك برصد جميع السياسات الاقتصادية الوطنية التي تؤثر على تدفقات رأس المال الدولي والمتغيرات النقدية والمالية الأخرى. وبما أن البلدان المجاورة تندرج ضمن البلدان التي يحتمل أن تتأثر الى حد كبير بأزمة مالية وطنية، قد يكون لتلك الترتيبات بعد على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويمكن التصدي لآليات المراقبة الجماعية تلك من حيث طبيعتها وتشغيلها.

٧ - وبما أن بمقدور الممارسات غير الصحيحة التي تتبعها المصارف ومؤسسات مماثلة أن تمثل تهديدا للاقتصاد ككل، توجد في البلدان المتقدمة النمو وفي كثير من البلدان النامية مجموعة من الترتيبات التدبرية والإشرافية والتنظيمية من أجل تعزيز المنافسة وانضباط السوق على القطاع المالي. ولقد تعزز عدد كبير من تلك الترتيبات واتسق فيما بين البلدان بصدد التصدي للثورة في الأسواق المالية. وبمقدور الاجتماع أن

ينظر في طبيعة الآليات التنظيمية الوطنية والدولية المطلوبة لمراعاة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بورة متزايدة، في الأسواق المالية العالمية.

جيم - ترتيبات الطوارئ

٨ - إن شعور الحكومات بعدم اليقين بالمستقبل، واحتمال وجود أوجه ضعف في السياسات والتصرف بحماس من جانب الحكومات والتصرف بحماس من جانب الأسواق من شأنه أن يؤدي الى صعوبة القضاء على وقوع الأزمات المالية. وتدعو الحاجة إلى التصدي على الفور لتلك الأزمات قدر المستطاع لأنها تزداد ظهورا (ويزداد حلها صعوبة وتكلفة بصورة مناظرة) مع طول فترة تركها دون التصدي لها. وفضلا عن ذلك، ومع استمرار توسع الأسواق المالية، يحتمل أن تتطلب الأزمات التي تحدث بالفعل بذل المزيد من الجهود لحلها أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. ويمكن أن ينظر الاجتماع فيما اذا كانت الترتيبات الحالية لحالات الطوارئ الدولية كافية في ضوء حجم التدفقات المالية الدولية الآخذ في الزيادة.

ثالثا - التصدي للأزمات المالية

ألف - المشاركة في المخاطر والمسؤوليات

٩ - التدابير الرسمية للحد من الآثار المناوئة القصيرة الأجل والتهديدات التي تهدد الاقتصاد ككل والتي تمثلها أزمة مالية قد تسفر عن نقل بعض المخاطر في القطاع الخاص إلى القطاع العام الأمر الذي قد يشجع كيانات مالية خاصة على اتخاذ المزيد من المخاطر عما قد يكون عليه الحال بخلاف ذلك. وبصدد التصدي لأزمة تواجه الحكومات والمؤسسات المالية خيارا: سيكون بمقدورها إما أن تسمح للأزمة بالتفاقم، مما يسفر عن تكبد أولئك الذين تحملوا مخاطر مفرطة التكلفة الكاملة المترتبة على قراراتهم ولكن سوف تترتب أيضا آثار مناوئة على حكومات ومؤسسات أخرى كثيرة، أو أن تخفف آثار الأزمة، وفي هذه الحالة، قد لا يتعين على المقرضين والمقترضين أن يتحملوا التكلفة الكاملة المترتبة على قراراتهم ولكن سوف تتأثر أيضا حكومات ومؤسسات أخرى بدرجة أقل خطورة. وبالمستطاع التصدي لترتيبات المشاركة المنصفة في تكاليف حل الأزمات المالية.

باء - حماية الفئات الضعيفة

١٠ - يمكن أن تؤدي الأزمات المالية الى حالات إفلاس وزيادة البطالة وصعوبات اقتصادية أخرى. وفيما يتصل بخاصة بالفئات الضعيفة من المحتمل أن يؤدي وقوع الأزمة على نحو مفاجئ إلى تفاقم تلك الصعوبات، كما أن من المحتمل أن يؤدي عدم التصدي لها على النحو الأوفى إلى آثار سلبية أوسع نطاقا،

من قبيل الجريمة والمزيد من التوترات السياسية. وبمقدور الاجتماع أن ينظر في الطرق التي يمكن التصدي من خلالها لتلك الاضطرابات القصيرة الأجل ولآثارها على الفئات الضعيفة في سياق الأزمات المالية الرئيسية.

جيم - حماية التنمية الطويلة الأجل

١١ - تتطلب إدارة أزمة مالية التركيز على المشاكل الفورية، مع وجود خطر يتمثل في إهمال نسبي للاهتمامات الطويلة الأجل والأوسع نطاقا. وبالرغم من أن الحاجة تدعو إلى عدم إنفاق جميع النفقات غير المنتجة، وضرورة بذل الجهود للمحافظة على الاستثمارات السليمة، بما في ذلك الاستثمارات التي لم تدر بعد أي عائد فوري محدد على الأجل القصير والتي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل، من قبيل النفقات على رأس المال البشري. وإضافة إلى ذلك، يتعين العناية بالمحافظة على بعض أبعاد التنمية الأوسع نطاقا والتي قد تتعرض للضغوط، من قبيل حقوق الإنسان، وتطوير المؤسسات، والمشاركة والديمقراطية. وبالمستطاع التصدي للتحدي الذي يتمثل في تحقيق الأهداف الملحة القصيرة الأجل دون إهمال الأولويات الطويلة الأجل.

الحاشية

(١) انظر صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي: تقييم مؤقت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الجدول باء - ٨.

- - - - -